واقع مجتمع الهامش وتحدياته في سياق وبائي -المجتمع المغربي نموذجا

Réality of the marginal society and its challenges in an épidémiological context- The moroccan society as a model

د. محمد اربوح [1]* د. ميلود الرحالي [2]

1- باحث في الجغرافية الحضرية، مختبر الدراسات والأبحاث في التنمية الترابية، جامعة ابن طفيل،(المغرب).rboh.mhamed@gmail.com

2- باحث في جغرافية الأرياف وقضايا التنمية، جامعة محمد بن عبدالله –فاس(المغرب) rahali2011@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/11/08 تاريخ القبول:2021/02/27

الملخص

نتناول في هذا المقال قضية اجتماعية لها راهنيتها في السياق الوبائي، تلك التي أصبحت مركز الاهتمام بامتياز، إنها قضية "مجتمع الهامش"، لنكشف عن بعض الديناميات والسيرورات التي أفرزت هذه البنية الاجتماعية الهشة، ونبرز عمق التفاوتات الاجتماعية والمجالية في المغرب والتي من أبرز مؤشراتها ارتفاع معدلات الفقر والهشاشة، ونحلل كيف ساهمت إجراءات الحجر الصحي الصارمة في كشف الأبعاد المتعددة لهذه الفوارق البنيوية، فأشكال اللامساواة ومستويات الهشاشة والفقر تتجاوز المعطيات الكمية المحضة لتشمل وقائع كيفية ومعنوية، وفي هذا الإطار سنقوم بتحليل بعض معطيات ونتائج بحث المندوبية السامية للتخطيط حول التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لجائحة كوفيد 19 على عينة من الأسر المغربية (ماي 2020).

تأسيسا على ذلك، يسعى هذا المقال، باقتحامه عوالم الهشاشة والفقر، إلى تكريس ثقافة الاعتراف ب"الآخر الهامشي" ومواطنة " اللامرئيين الاجتماعيين" فاتحا نافذة للأمل وفضاء للتفكير الجدي في اقتراحات إجرائية تهدف إلى تبني سياسة اندماجية مستدامة كخيار استراتيجي، وتجاوز خيار التضامن الموسمي والعلاجات السطحية والانتقائية المؤقتة المرتبطة بسياقات الأزمة أو الجائحة.

الكلمات المفاتاحية: مجتمع الهامش، السياق الوبائي، الحالة المغربية، الحجر الصحي، اللامساواة الاجتماعية.

* محمد اربوح، المؤلف المرسل

Abstract:

In this article ,use tackel a social issue that has its relevance in an épidémiological context, an issue that became the core of attention sensatunally. The issue of « the marginal society », inorder to unmask some of the dynamics and processes which have produced this fragile social structure and also to highlight the depth of the social and spatial variations in Morocco, which its most common indicators is the high rate of poverty and fragility.

Basides, we analyse, in this article how much the strict procedures of the quarantine have contributed in detecting the multiple dimensions for these structural variations. Inequality forms, levels of vulnerability and poverty transcend purely quantitative data to include some facts of how and what is moral. In this framework, we are going to analyse some data and results of high commissioner for planning research about the psychological, economic and social impacts of COVID-19 pandemic on a sample form the Moroccan families (May 2020).

Based on that, this article, by breaking into fragility and poverty worlds, seeks to devote the culture of recognizing " the other marginal" and citizenship of the social invisibles, opening a window of hope and space for the serious thinking on procedural proposals aimed at adopting of a sustainable integrative policy as a strategic option and going beyond the seasonal solidarity option and temporary superficial and transitional treatments that have relation with the context of the crisis or the pandemic.

Key words: the marginal society, the epidemiological context, the Moroccan case, the quarantine, social inequality.

مقدمة

تُسلّط الأضواء بشكل مكثف على النخبة وأدوارها ومسالك صناعتها، فحضورها قوي على كل المستويات الإعلامية والاقتصادية والسياسية والفنية وغيرها، فهي التي تصنع الأحداث والسياسات وتستفيد من الفرص والامكانات، وتنتج القيم والثقافات والثروة، وتتميز حركيتها الاجتماعية والاقتصادية بسرعة الترقي والتحول. أما "الآخر الهامشي"، حسب تعبير Robert Park (PARK, R. (May, 1928)ص 13) فإنه يعاني في صمت من الأشكال المتعددة للامساواة (DUBET. F 2014، ص 320) ، لا حظّ له إلا الفتات، نهاره مكابدة وكدح لتحصيل ما يسد

الرمق، وليله تفكير وحزن على مستقبل لا تزيده الأيام إلا قتامة وغموضا. فهو "اللامرئي الاجتماعيLe BLANC. G)"، 2009، ص 208) الذي يعيش على هامش الأحداث في منطقة مظلمة لا تسلط عليها الأضواء إلا تناولا عابرا وتضامنا موسميا .

غير أن وباء كورونا قلب الموازين فأصبح "الآخر الهامشي" مركز الاهتمام، واللامرئي مرئيا، والمنسي مذكورا، والمستور مكشوفا، والمخفي معلنا، وأصبحت الصورة واضحة لا غموض فيها تكشف عمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتعري بشكل كامل دائرة الفقر والهشاشة، إنها إرهاصات وعي محتمل بصدد التشكل عنوانه "العدالة الاجتماعية والمجالية المستحقة الآن وليس غدا."

ولئن كان لكل مجتمع هامشه، فإن سمة البنية السوسيومجالية المغربية هي التباعد الكبير بين قاعدة الهرم الاجتماعي وقمته وبين هامش التراب المغربي ومركزه. وعلاوة على إقصاء العديد من الفئات الاجتماعية من المشاركة الواقعية والعادلة في تدبير مقدرات وخيرات وأنشطة المجال والمجتمع، عملت ديناميات وسيرورات تاريخية متتالية ومتنوعة على اختراق بنيته وإعادة تشكيلها وصياغتها على نحو يوسع المسافة الاجتماعية ولا يقربها، فتنامت مواقع وحظوظ الأغنياء على حساب تراجع مواقع وحظوظ الفقراء والمهمشين، حتى أصبحنا أمام انشطار اجتماعي واضح، تتفجر منه أحداث وصرخات منفردة ومتقطعة تطفو على السطح هنا وهناك، لتدق ناقوس الخطر وتشي بعمق التباعد الفئوي. بالمقابل تبقى الحلول المقترحة في أغلبها سطحية ومؤقتة وتروم ضمان التوازنات الكبرى لهذا الجسم الاجتماعي المنشطر، فتسعى إلى التهدئة والتغطية على الواقع المؤلم بنهج سياسة تتأرجح بين التضامن الموسمي والمقاربة الأمنية.

يبقى لهذه العلنية والمرئية الآنية التي يحظى بها الهامش دلالات واستدعاءات خاصة تفرض نفسها على الباحث والمهتم، إذ إن الأرقام المعبرة عن معاناة الفئات

الفقيرة والهشة ظلت غير مكثرت بها لفترة طويلة، ولا يطلع عليها الجميع بصورة دقيقة. أما اليوم فقد صارت متداولة بين الجميع وتخضع لقراءات متعددة الزوايا. ومن بين ما يميز هذه الفئة الاجتماعية في تعاطيها مع معاناتها أنها تكافح باستماتة واستمرار، غير أنه في زمن الحجر الصحي حوصر كفاحها وكسرت إرادتها بين مطرقة الفقر وسندان الجائحة لتعيش حقيقة معنى "الاستبعاد الاجتماعي" (LENOIR. R، 1974، ص 171)، إذ حرمت غالبية أسر هذه الفئة من حماية اجتماعية كافية وتأمين اجتماعي يقيها تقلبات وصدمات الواقع .

يستدعي هذا الانكشاف الكامل اليوم إحداث قطيعة في أشكال التناول والمقاربة، قطيعة في سياسات التدخل واستراتيجيات المعالجة و منهجيات بناء النماذج التنموية، قطيعة تنطلق من إرساء دعائم ثقافة الاعتراف بالهامش مجاليا واجتماعيا، اعتراف يؤسس لعدالة اجتماعية ومجالية مستحقة عنوانها الإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة في المشاركة في تدبير خيرات ومقدرات البلاد وفي الفعل والنشاط الاجتماعي.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤل المحوري التالي :

كيف لعب السياق الوبائي دورا هاما في إبراز إشكالية مجتمع الهامش ومعاناته النفسية والاجتماعية و تأسيس دعائم لثقافة الاعتراف به مجاليا واجتماعيا؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

ما هي التأثيرات المختلفة للسياق الوبائي على مجتمع الهامش ؟ ما الإشكالات التي يطرحها التباس الإحصاءات الخاصة بمجتمع الهامش؟ وما الاحتمالات والسيناريوهات المحتملة لمجتمع الهامش بعد الجائحة؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن تقديم أجوبة مؤقتة:

- عمل السياق الوبائي على نقل مجتمع الهامش من دائرة الهامش واللامرئية الاجتماعية إلى دائرة العلنية والانكشاف والاعتراف .

- يمثل مجتمع الهامش إمكانا بشريا ضخما لكنه ضحية سياسات متعاقبة غير منصفة وإحصاءات ملتبسة ومتضاربة كشفها السياق الوبائي وظروف الحجر الصحي.

- ساهم السياق الوبائي في طرح قضية مجتمع الهامش كقضية محورية في الاستراتيجيات والسيناريوهات التنموية المقترحة لما بعد الجائحة .

أهداف الدراسة :

إن من أهداف البحث في قضايا الهامش في سياق الاجتياح الوبائي:

- استرجاع السيرورات والديناميات الهيكلية التي أفرزت هذه البنية الاجتماعية المنشطرة لنقف عند التحولات التي ساهمت في تشظي المجتمع ومعرفة الفاعلين في ذلك؛
- تشخيص واقع الهامش في زمنية الوباء باعتباره نتاجا لعدم التكافؤ في المواقع والحظوظ بين عموم الفئات الاجتماعية؛
- لفت الانتباه إلى التحديات التنموية الحقيقية التي يطرحها مجتمع الهامش؛
- اقتراح بعض السيناريوهات والحلول المحتملة للنهوض بأوضاع مجتمع الهامش؛
- تكريس ثقافة الاعتراف ب"الآخر الهامشي" باعتباره عنصر استثمار ومقوما من مقومات النهوض التنموي.

الطريقة والأدوات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتقارير الرسمية التي نشرتها المندوبية السامية للإحصاء بالمغرب والخاصة برصد تأثير الجائحة على الأسر المغربية في سياق الحجر الصحي (ماي 2020)،وتقارير مجموعة البنك الدولي (أبريل 2020)، وكذا تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي ذات الصلة بالفوارق الاجتماعية والمجالية (تقارير وإحالات ذاتية 2016-2017-2018)، وذلك بغرض تقديم تحليل رصين لمعاناة مجتمع الهامش على مستويات عدة و الإمكانات المتعددة التي يتوفر عليها و وضع سيناريوهات واحتمالات لما بعد الجائحة تخص التعاطي والتعامل مع مجتمع الهامش على أساس علمي واستراتيجي يتميز بالعدالة والإنصاف والاعتراف.

ومن أجل إغناء الدراسة تم الاعتماد على بيبليوغرافيا متنوعة ومتعددة المشارب والتي اهتمت بموضوع الدراسة وصفا وتحليلا، فحصا وتشخيصا.

1- راهنية الهامش موضوعا للدراسة

يعد خطاب افتتاح الدورة الأولى للبرلمان في أكتوبر 2017، وخطاب العرش لسنة 2018 بمثابة تقييم كافي لواقع الرعاية الاجتماعية بالمغرب خلال عقود الاستقلال. فالأول دعا بشكل صريح إلى ضرورة مراجعة النموذج التنموي للمغرب، لكونه أصبح عاجزا عن تلبية الحاجيات الاجتماعية ومواكبة التغيرات المستجدة، وخاصة ما يرتبط بتوفير الشغل وتحقيق الدخل الضامن لكرامة المواطن، والتغطية الصحية الضرورية للفئات الهشة والفقيرة، وتوفير التعليم العمومي الجيد المفضي إلى الارتقاء الاجتماعي، وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية التي تزداد حدتها يوما بعد آخر. أما خطاب العرش، فقد سار في نفس الاتجاه داعيا إلى إيلاء الأولوية للقضايا الاجتماعية في أفق تحقيق العدالة الاجتماعية، ومنها وضع استراتيجية مضبوطة

لتحديد الفئات المستحقة لدعم الدولة محددا صيغة ذلك في "السجل الاجتماعي الموحد."

راكم المغرب وضعية اجتماعية صعبة خلال العقود الستة الماضية من الاستقلال، كما عجزت الحكومات المتعاقبة ومختلف السياسات العمومية الاجتماعية عن محاصرة تداعيات الفوارق الاجتماعية والمجالية وتزايد أعداد الفقراء والساكنة في وضعية هشاشة. وفي الوقت الذي تزايدت فيه النداءات إلى تدارك الوضع، تفاجأ العالم ومعه المغرب بكارثة حقيقية مع اجتياح الوباء عصفت بكل التصورات الاقتصادية والاجتماعية وأرجعت العقارب إلى الصفر، بل أبانت عن وجه كئيب وحياة مزرية تعيشها نسبة هامة من الأسر المغربية التي ترزح تحت الفقر والحاجة والخصاصة.

إن مجتمع الهامش لا يفرض نفسه من حيث كونه ظاهرة اجتماعية فقط، بل من كونه بعض شأن السياسات العمومية وأشكال التدخل الرسمي والمدني في المجال، لذلك فتناوله بالتحليل والمراجعة يكتسي صبغة التشخيص والتقييم، كما يكتسي حلة التحليل والاستشراف في أفق تحقيق المغرب المتنافس الجذير بأهله ومواطنيه.

ما فتئ السياق الوبائي الحالي يعمل على أن يصعّد إلى السطح جملة من الإشكاليات الجديدة، ويعطي إشارات وإرهاصات لتحولات عميقة تمس بالأساس العلاقات والبنية الاجتماعيتين، ولعل من أبرزها إشكالية واقع مجتمع الهامش في زمن الجائحة، هذا المجتمع الذي انتقل من دائرة الهامش واللامرئية الاجتماعية إلى دائرة العلنية والمرئية بل والإحراج، ومن سياق التغطية والتهدئة إلى سياق الانكشاف التام لعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، خاصة في ظل تراجيديا الحجر الصحي والكفاح الذي يخوضه هذا المجتمع بين أنياب كماشة البحث عن لقمة

العيش والخوف من الوباء، ما يستوجب خوض منعطف استعجالي نحو ترسيخ "ثقافة الاعتراف AXEL. H) "، 2000، ص 232)بالآخر الهامشي والنهوض لاسترجاع ذات المجتمع المهمشة.

2- مجتمع الهامش المغربي معاناة متجذرة تكشفهما إحصاءات ملتبسة

يعاني مجتمع الهامش بكل فئاته أوضاعا مختلفة من الهشاشة والفقر، وتعاني بعض المجتمعات المحلية عزلة في المناطق الجبلية والواحات وهوامش المدن، وتتخذ المعاناة أشكالا وألوانا في الأحياء الشعبية ودور الصفيح، ويكون مشهد المعاناة أكثر إيلاما عندما يتعلق الأمر بالعاملين في بعض القطاعات غير المهيكلة، كحالة العاملات في القطاع الفلاحي، اللواتي يعشن ظروف عمل صعبة تجعلهن على الدوام ملثمات، وكأن المظهر تعبير عن نكران الذات وحماية لما تبقى من كرامة ضائعة، فهؤلاء وأمثالهم ليسوا مهمشين فقط، بل معدومين يكافحون من أجل أن يكون لهم وجود في مختلف الفضاءات وأن يكون لهم صوت ووجه ومكانة فيراهم الجميع (حوار للفيلسوفة Judith Butler ،منشور في موقع-https://www.philomag.com/les idées/بتاريخ 2019/03/06). وقد ازدادت معاناة هؤلاء بخضوعهم لشروط الحجر الصحي، وارتبك إيقاع حياتهم اليومية وسيطر الخوف والقلق على المشهد الاجتماعي .

فمن الطبيعي أن يكون مجتمع الهامش أكثر الفئات عرضة لدفع كلفة اجتماعية ونفسية باهظة ومضاعفة في زمن الجائحة، فالمهمش يعاني في الأيام العادية ظروفا قاسية في العمل بأجر ضعيف ودون حماية اجتماعية، فما بالك في منعطف استثنائي (ظروف الحجر) أجبر أغلب الفئات على بطالة قسرية لم يتوقعها أحد.

في خضم انتشار وباء كوفيد 19، وفي حمأة البحث عن استراتيجيات فعالة لتجاوز الركود الاقتصادي وتراجع الدعم الاجتماعي جراء الجائحة، خرج البنك الدولي بتقرير هام جدا لتوجيه الدول النامية في شمال إفريقيا إلى الوجهة التي ينبغي

التفكير فيها بقوة كمدخل للبحث عن الاستراتيجيات والحلول، وقد كان التقرير صريحا للغاية بحيث كان عنوانه "كيف يمكن للشفافية أن تفيد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (البنك الدولي، أبريل 2020، ص 52). وقد أكد التقرير أن اعتماد بعض المؤشرات في قياس التنمية لا يتم بالشكل المطلوب، فيتم تجاوز مضامين المفاهيم والمؤشرات وقياسها بطرق تخرجها عن أهدافها التنموية مذكرا ببعض القضايا والمؤشرات التي يطالها هذا التجاوز من قبيل نسبة البطالة ونسبة مشاركة النساء في القوى العاملة وحجم القطاع غير الرسمي (غير المهيكل) (البنك الدولي، أبريل 2020، ص ص27-39). وإن الباحث في المجتمعات الهامشية ليلمس هذا الالتباس في الأرقام والمؤشرات التي تفقد مدلولها ومضامينها في بعض الأحيان فتصبح متجاوزة، وقد تصبح مضللة عندما يتعلق الأمر بترتيب سياسات عمومية وفق هذه البيانات أو الأرقام. فلا تكمن صعوبة دراسة الهامش في كونه مستترا أو مضمرا أو خفيا فقط، بل في تقدير حجمه المادي العددي وفي طبيعة معاناته وأشكالها وتداعياتها. فكل الدول تستشعر أن هناك مهمشين، وكل السياسات العمومية عبر العالم تتبنى قضاياهم، لكن بأية رؤية ووفق أي منظور وعبر أية تدخلات وبرامج. وقبل هذا وذاك ما هو حجم هذه الشريحة التي يتوقع التخفيف أو الحد من معاناتها؟

تظهر أهمية هذا السؤال في الحالة المغربية في تضارب الأرقام والإحصاءات واختلاف البيانات والتحديدات المفاهيمية والمعيارية. وتزداد صعوبة وضعية السياسات العمومية أمام مجتمع الهامش في كونها تعتمد إحصاءات وأرقام تعميمية، فعلى سبيل المثال عندما نحدد الاحتياجات الأساسية للمواطن غالبا ما يتم تجاوز مؤشرات شديدة الدلالة من قبيل نسب الشباب في هذا المجتمع، فإذا كانت نسبة الشباب تمثل ما يزيد عن 70% وطنيا، فكيف ستكون هذه النسبة في

الهوامش المغربية، لكون هذه الشريحة لها احتياجاتها الخاصة خارج لائحة احتياجات باقي الشرائح الأخرى مثل الكهول، بالإضافة إلى خصيصة مجتمع الهامش المتمثلة في ارتفاع الخصوبة والمواليد بالنسبة للأسر مما يجعل رب الأسرة أمام وضعية إنفاق تتجاوز ما يتم رصده نظريا من احتياجات .

إن الحكومة الحالية والتي سبقتها لا تمتلك تصورا اجتماعيا واضحا تجاه نتائج الإحصاء الأخير لسنة 2014، لكونها لا تتوفر بشكل مضبوط على الإحصاءات والأرقام عن عدد الفقراء والمحتاجين عدا تلك المتوفرة لبعض الوزارات والقطاعات المرتبطة بالشأن الاجتماعي للمواطنين، وتبقى وزارة الداخلية لوحدها تمتلك الأرقام الأقرب إلى حقيقة الوضع في مجتمع الهامش. وما يؤكد عجز الحكومة عن الإلمام بالخريطة الاجتماعية للمغرب، هو فشلها في تحقيق مشروع "السجل الاجتماعي الموحد"، الذي دعا إليه خطاب العرش سنة 2018 لتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، على اعتبار أنه سيمثل نظاما وطنيا لتسجيل الأسر، قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، على أن يتم تحديد تلك التي تستحق ذلك فعلا، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيات الحديثة (الخطاب الملكي ليوم 29 يوليوز 2018). فقد صادقت الحكومة شهر يناير 2019 على مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، وهو ينص على استحداث السجل تحت نفس المسمى "السجل الاجتماعي الموحد"، بالإضافة إلى "السجل الوطني للسكان"، إلا أن المشروع يعرف تعثرا كبيرا، مما يجعل وزارة الداخلية تحتكر كل عمليات التدخل باعتبارها المؤهلة لذلك وفق ما تتوفر عليه من معطيات. إلا أن ما يثير التساؤل هو أن هذا السجل نفسه لا يمثل إحصاءا خاصا بالفقراء والفئات الهشة، بقدر ما يمثل أرضية إحصائية وفق نظام تنقيط خاص لإعداد طبيعة المساعدات والدعم الاجتماعي وفق

مجموع النقط التي ستحصلها كل أسرة (جواب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية بجلسة البرلمان في 13 يناير 2020.)، وبالتالي فالمرجح هو أن يستمر التباس الأرقام الخاصة بمجتمع الهامش المغربي.

من جانبها تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإصدار تقارير دورية عن حالة الفقر ووضعية الهشاشة في المغرب، وقد أعلن المندوب السامي سنة 2017 أن عدد المغاربة الفقراء (فقر متعدد الأبعاد) انخفض من 7,5 مليون سنة 2004 إلى 2,8 مليون سنة 2014 (تصريح المندوب السامي للتخطيط في ندوة صحفية بالرباط في 04 أكتوبر 2017.). وقد أنجزت المندوبية تقريرا خاصا بالفقر في المغرب بشراكة مع البنك الدولي سنة 2017 تحت عنوان "الفقر في المغرب: التحديات والفرص"، حيث وقف التقرير على التحسن الحاصل فيما يخص مستوى معيشة الأسر مقابل تراجع معدلات الفقر والحرمان بين سنتي 2001 و 2014، إلا أنه أكد استمرار بعض ظواهر الفقر التي ينبغي التدخل العاجل بشأنها ومنها استمرار ارتفاع نسبة الإحساس بالفقر في المعدل الوطني (نسبة الأسر التي تعتبر نفسها فقيرة) من 41,8% سنة 2001 إلى 45,1% سنة 2014، وترتفع هذه النسبة في ساكنة العالم القروي (54,3%) وفي صفوف الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة (57,6%) (أنظر ملخص التقرير على موقع البنك الدولي). وهو ما يؤشر على عدم اطمئنان الأسر المغربية عن مستقبلها وعن وضعيتها الاجتماعية وإمكانية إفلاتها من السقوط ضحية الفقر أو ضحية إحدى مؤشراته.

ومن أهم مؤسسات الحكامة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية في المغرب، نجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي خص موضوع الحماية الاجتماعية بتقرير مستقل يسائل فيه أداء هذه المنظومة من حيث الخدمات والانسجام والإنصاف والجودة، ويقدم توصيات خاصة لترشيد حكامة أنظمة

الحماية الاجتماعية (منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2018/34، ص 39). وقد وضع التقرير الأصبع على العديد من مكامن الخلل في منظومة الحماية نورد بعضها كما وصفها التقرير:

-التزام محدود للمغرب بالمعايير الدولية الخاصة بالضمان الاجتماعي (نفسه، ص 25.)؛

-نظام الحماية في المغرب حديث العهد لكنه مثقل بتركات الماضي (نفسه، ص 34) ؛

-هشاشة سوق الشغل في القطاع المنظم ومحدودية الولوج إلى الضمان الاجتماعي (نفسه، ص 40)؛

-المقاولات المغربية هي بنيات صغيرة للغاية تصرح بمستويات منخفضة من الأجور (نفسه، ص 42)؛

-التعويضات العائلية: دخل تكميلي أكثر منه حماية اجتماعية للطفولة (نفسه، ص 48)؛

-حوادث الشغل والأمراض المهنية: مخاطر اجتماعية كبرى يؤطرها نظام تأمين متقادم وغير منصف (نفسه، ص 55)؛

-محدودية السياسات العمومية المعتمدة لفائدة التشغيل (نفسه، ص 59)؛

وفي تقريره السنوي لسنة 2017 تحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن 11,7 مليون مستفيد من نظام راميد، والمعلوم أن هذا النظام يشمل الفئتين الفقيرة والهشة، ما يؤكد أن الأرقام الرسمية التي يتم تداولها لا تتسم بالدقة، خاصة أنها تتحدث عن ثلاثة ملايين فقير، فانطلاقا من 11,7 مليون التي يتحدث عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نستنتج أن عدد الفقراء والمهمشين كبير جدا، بحيث أن نظام المساعدة الطبية "راميد" يستفيد منه رب الأسرة فقط، وفي

ظل وجود معدلات الأسر المغربية المتراوحة ما بين 4 و5 أفراد، فإن المتوقع نظريا أن تكون فئة الفقراء والمهمشين تتجاوز بكثير الأرقام المصرح بها إلى حدود الآن

3- إعانات ضعيفة مقابل حجر صارم يخلف آثارا سلبية ممتدة .

التزمت الإدارة المغربية نهجا صارما في تنزيلها لقرار الحجر الصحي (المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020)، وأمام عقوبات الحبس (من شهر إلى ثلاثة أشهر) والغرامة (ما بين 300 إلى 1300 درهم) أرغمت المواطنين على لزوم البيت، ورغم ارتفاع حالات التجاوز التي تم رصدها (تم ضبط ما يقارب 60 ألف مخالفة في ظرف شهر تقريبا (من 20 مارس إلى 20 أبريل)، فإن غالبية المغاربة التزموا بهذه القرارات، ما جعل العديد من الأسر الفقيرة والمعوزة أمام ظروف معيشية صعبة سنأتي على بعضها لاحقا.

ولإنجاح الحجر الصحي تبنت الدولة بعض الإجراءات والتدخلات الاجتماعية لتأمين التزام الأسر بالحجر، وقد جاءت الإجراءات في شكل مساعدات مالية للأسر الفقيرة وللأشخاص الذين طالهم التوقف عن العمل جراء انتشار الوباء طيلة الفترة المحتملة للتوقف(من نهاية شهر مارس إلى نهاية يونيو)، ويمكن رصد ثلاث خطوات أساسية في هذا الشأن:

- دعم الأسر التي يتوفر أربابها على بطاقة "راميد RAMED" بقيمة مالية تتراوح ما بين 800 و 1200 درهم شهريا حسب حجم الأسرة (800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل، 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاثة إلى أربعة أفراد، 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص)، شريطة أن تكون البطاقة لا تزال صالحة في حدود 31 دجنبر 2019 (تصريح وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب في 27 أبريل 2020.(

- دعم المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (800 ألف عامل تقريبا)، الذين تم توقيفهم جراء انتشار الوباء بمبلغ مالي شهري قدره 2000 درهم.
- الانفتاح على فئة ثالثة طالتها تداعيات الوباء وتأثر دخلها أو توقف، وهي في الغالب فئة نشيطة في القطاع غير المهيكل سيتم تمتيعها بنفس القيمة المالية المخصصة للأسر الحاملة لبطاقة الراميد (يتراوح الدعم ما بين 800 و1200 درهم للأسرة شهريا حسب عدد الأفراد).

ونظرا لاحتمال وجود أخطاء وتجاوزات في تنزيل إجراءات الدعم، فقد فتحت الدولة مرحلة خاصة بتلقي شكايات المتضررين من الأسر التي لم تستفد من الدعم رغم استحقاقها للشروط المفروضة (القطاع غير المهيكل)، وقد شملت هذه العملية حوالي مليوني شكاية، تم قبول 800 ألف منها ورفض 400 ألف، في حين أن 800 ألف طلب أخرى قيد الدراسة (بلاغ لوزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة صادر في 27 ماي 2020).

وقد صرح وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يوم 27 أبريل 2020 خلال جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب أن 4 ملايين و 300 ألف أسرة ستستفيد من الدعم الحكومي، بالإضافة إلى 800 ألف أجير ومستخدم صرحت بهم حوالي 132 ألف مقاولة من أصل 216 ألف مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيستفيدون من دعم الحكومة خلال الفترة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 .

إن مجموع هذه التدخلات ينم عن التفاتة واضحة من الحكومة اتجاه مجتمع الهامش المغربي في ظرفية استثنائية، غير أن تدخلات من هذا القبيل يصعب الحكم عليها دون بيانات وأرقام ميدانية تقطع الشك باليقين، لقياس فعالية التدخلات أمام حجم الاحتياجات ورزنامة المطالب.

يقدم البحث الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير الفيروس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر معطيات صادمة ومهمة خاصة ما تعلق بالفئات الفقيرة والهشة .

كشف البحث أن 27% من الأسر الفقيرة فقط هي التي تتوفر على كمامات وأقنعة واقية (المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، ماي 2020، ص 10.)، وهذا يشكل خطرا حقيقيا على المجتمع بأكمله، لأن الفيروس لا يميز بين طبقات المجتمع، فقد وحد المصير، وأي ثغرة في سفينة المجتمع يمكن أن تسبب كارثة إنسانية للجميع. أضف إلى ذلك أن أسرة واحدة من بين اثنتين (51%) لا تتوفر على مواد مطهرة، منها 43% في الوسط الحضري و70% في الوسط القروي، ويبقى 28% فقط من الأسر الفقيرة هي التي تتوفر على هذه المواد المطهرة بكميات كافية (نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.)، ويبدو أن سبب عدم اقتنائها واضح وهو عدم القدرة على اقتنائها أمام ازدحام الأولويات وقلة ذات اليد؛ فقد أكدت 34% من الأسر أنها لا تتوفر على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها أثناء الحجر الصحي (نفس المرجع ص 14)، ومما يؤكد ضعف الإعانات وعدم كفايتها، فقد كشف التقرير أن أسرة واحدة فقط من بين كل خمس أسر (19%) تلقت مساعدات من الدولة للتعويض عن فقدان العمل، و13% في إطار المساعدات الطبية (RAMED) و6% في إطار مساعدة الأجراء بالقطاع المنظم) (CNSS)نفس المرجع ونفس الصفحة)، مما جعل 60% من الأسر التي فقدَ أحد أفرادها عمله تجد صعوبات في الحصول على المساعدات العمومية (نفس المرجع ص 16). وقد انعكس هذا الوضع مباشرة على التعليم عن بعد بالنسبة لتلاميذ مجتمع الهامش، إذ شكل غياب أو عدم توفر قنوات الولوج السبب الرئيسي لعدم متابعة الدروس عن بعد ولعدم انتظامها بالنسبة لأكثر من

نصف الأسر51% (نفس المرجع ص 19)، وتوسعت التداعيات لتشمل الحالة النفسية للأسر، ومنها سيطرة القلق والخوف، إذ عبر 70% من الأسر أن مصدر القلق عندهم يتجلى في الخوف من فقدان العمل والخوف من العدوى (نفس المرجع ص 29)، الشيء الذي ألقى بظلاله على وضعية الاستقرار الأسري؛ إذ صرح 19% من الأسر الفقيرة عن تدهور العلاقات الأسرية في فترة الحجر الصحي (نفس المرجع ص 28).

4- مجتمع الهامش ما بعد الجائحة، احتمالات وسيناريوهات مفتوحة

ينفتح مجتمع الهامش على مرحلة استثنائية بعد الحجر وتراجع الوباء، فهناك إمكانية تعميق أزمته إن لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة واعتماد المقاربات الفعالة. وهناك سيناريوهات محتملة للنهوض به تتطلب إرادة مجتمعية صريحة، وفيما يلي بعض الرهانات الضرورية التي ينبغي العمل اقتحامها تفاديا للوقوع في سيناريوهات تراجعية .

4-1- ملاحظات في شأن الاحتمالات المتوقعة

قد يصدق التوقع بأن وضعية الهامش ستزداد سوءا بالنظر إلى ضعف الإرادة السياسية للاستثمار في القطاعات الاجتماعية، بحيث أن المغرب يصنف متأخرا بالمقارنة مع العديد من الدول الفقيرة والنامية، هذا في الوضع العادي فما بالك بظروف الجائحة. من جهة أخرى يرجح تزايد الفوارق والهشاشة بالنظر إلى مأزق المقاربة التي ينتهجها المغرب، إذ يعتمد هذا الاخير في مقاربة الحماية الاجتماعية على ما يمكن تسميته بالتوازن أو التلازم بين مجموع الضرائب والمساعدات الإنمائية مقابل الإنفاق أو الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، وبالتالي فمستقبل الحماية الاجتماعية ينفتح على أحد احتمالين:

- احتمال انحصار الإنفاق على القطاعات الاجتماعية والاقتصار على توفير نسب معينة من التشغيل، وهذا مشروط بمستوى الاستثمار الخارجي، وخاصة في بعض الصناعات التي أصبحت رائدة مثل صناعة السيارات .

- احتمال الرفع من الضرائب وتطوير الآلة التفاوضية والديبلوماسية لتحصيل الموارد الضرورية للإقلاع الاجتماعي، وإذا كان هذا الاحتمال ممكنا في شقه الأول المرتبط بالرفع من الضرائب، وهو نفسه محفوف بمخاطر اجتماعية أخرى من قبيل تقويض السلم الاجتماعي الذي حاولت الحكومات المتتالية بعد 2011 الحرص عليه (تنظيم الحوار الاجتماعي وتهدئة الإضرابات والحركات الاحتجاجية)، فإن الشق الثاني المتمثل في كسب الرهان الديبلوماسي يبدو صعبا نظرا لفتور العلاقة مع دول الخليج، خاصة الإمارات والسعودية، وتبقى قطر والكويت الدولتان التي يمكن أن يحقق اتجاهها المغرب تقدما ديبلوماسيا .

من جانب آخر يتزامن انتشار الجائحة مع الشروع في إعداد نموذج تنموي جديد يراهن على اقتراح مشاريع ناجعة لتحقيق المساواة والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، لذلك يمكننا القول إن الجائحة ستفرض منطق أولوياتها على المحددات والتوجهات الكبرى في هذا النموذج التنموي المرتقب .

4-2- مجتمع الهامش إمكان بشري ضحية سياسات غير منصفة

كشفت جائحة كورونا عن عمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، ومحدودية أثر السياسات التضامنية الموسمية التي كانت نهجا معتمدا من قبل الدولة في التعاطي الاجتماعي والاقتصادي، كل ذلك ساهم في طرح المسألة الاجتماعية بقوة وإعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم بعدما كانت السياسة العامة تتجه نحو رفع اليد عليها باعتبارها قطاعات غير منتجة في نظر البعض.

من جهة أخرى، فسحت جائحة كورونا المجال واسعا لإعادة النظر في السياسات النيوليبرالية المعولمة التي شرعت الأبواب لمنطق الرأسمال والربح السريع لفئة نخبوية على حساب الفئات الواسعة الهشة المستنزفة، فكانت هذه السياسات عاملا أساسيا في توسيع الفوارق وتقزيم حضور الدولة على مستوى الفعل الاقتصادي والاجتماعي بل تعدى ذلك إلى إرساء دعائم تبعية الدول النامية لنظيرتها الصناعية في إطار اقتصاد متسارع التغير. وعلى مستوى آخر، كشفت الجائحة عن أهمية تجاوز القيم الفردانية التي فرضتها وضعية الهيمنة والاستيلاب والتأسيس لسيادة قيم التكافل والتضامن والاقتسام الكفيلة بتنمية مثل هذه المجتمعات.

3-4 - أولوية المسألة الاجتماعية

بعد الجائحة يتوقع أن تفرض المسألة الاجتماعية نفسها أولوية الأولويات في كل التدخلات والنماذج التنموية، مما سيفرض التركيز على المداخل الخمسة للمسألة الاجتماعية وهي التعليم والصحة والسكن والشغل ومحاربة الفقر الهشاشة، فما الاحتجاجات المتتالية وحملات المقاطعة لمنتوجات معينة قبل الجائحة إلا أعراض للاختلالات والفوارق الاجتماعية الشاسعة التي زادتها الجائحة عمقا واتساعا، لذلك ينبغي معالجة الأسباب من جذورها وعدم الاكتفاء بتوصيف الأعراض والتعامل الأمني والسطحي معها.

فبالرغم من البرامج والمبادرات التنموية الموجهة للتقليص من الفوارق إلا أن تقرير منظمة أوكسفام يشير إلى أن " التقدم الحاصل في محاربة التفاوتات في المغرب يبقى نسبيا بدرجة عالية، فعلى مستوى شمال إفريقيا تبقى المملكة المغربية البلد الأكثر تجسيدا للتفاوتات الاجتماعية والمجاليةOXFAM) ."، 2019، ص 12) وهذا يدعونا إلى طرح التساؤل حول أسباب هذا الفشل المتكرر، فيبرز أمامنا سببان أساسيان، سبب يتعلق بخلل في منهجية بناء هذه المبادرات والبرامج، وسبب

يرتبط بمسؤولية الفاعل السياسي في تنزيلها، وما يعتري هذا التنزيل من قيم وسلوكات بعيدة كل البعد عن القيم التنموية من قبيل توسع شبكة الولاءات الانتخابية وترسيخ الزبونية السياسية وسيادة البعد القرابي النفعي. كما ينتظر بعد الجائحة إعادة النظر في كثير من المقولات الرائجة قبلها، من قبيل أن قطاع التعليم والصحة غير منتجين، خاصة وأن الجميع أصبح يتحدث عن دورهما البارز، بل مازالت الأعناق تشرئب إلى نتائج البحث العلمي في الحد من انتشار الوباء. وهذا يطرح سؤال تعزيز المهن الحيوية التي برزت أهميتها وجدواها المجتمعية.

إن فعالية النموذج التنموي الجديد تتطلب بناء تعاقد اجتماعي جديد أساسه القطع مع الفساد الممنهج وسوء التدبير اللذين ينهكان خزينة الدولة ويفوتان فرصا كثيرة للتنمية، فقد قدر التقرير سابق الذكر اعتمادا على تقارير دولية أن " خزينة المغرب تفقد ما يناهز 23.5 مليار درهم بسبب التهرب والاحتيال الضريبي، أي ما يناهز بناء 783 مستشفى بالمناطق القروية(OXFAM) " ، 2019، ص 14). فلا ينبغي اعتبار التكاليف المالية للحماية الاجتماعية هدرا أو خسارة بقدر ما هي استثمار وواجب، ولعل توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الصدد واضحة إذ تعلن: "أن الحماية الاجتماعية لا تنبع من قيم التعاطف والكرم والإحسان، بل إنها حق ودَين لكل فرد على المجتمع، ومن واجب الدولة ضمان إعماله. ولا ينبغي اعتبار محدودية الموارد الاقتصادية عقبة أساسية بل محفزا إضافيا لتطوير الحماية الاجتماعية بوصفها أداة لتقليص المخاطر الاجتماعية، وعاملا مساهما في تعزيز التماسك الاجتماعي، وآلية لإعادة توزيع الموارد، ورافعة لتحقيق النمو الاقتصادي " (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 34، 2018، ص 15.).

4-4- واجب تقوية دعائم استقلالية الدولة أمام هيمنة الاقتصاد المعولم

أظهرت الجائحة الحاجة إلى تعزيز " استقلالية الاقتصاد الوطني" من أجل الاستجابة لحاجيات المواطنين في كل الأحوال، فقد ظهر جليا صعوبة الوضعية الاقتصادية الوطنية في علاقتها بالاقتصاد العالمي الذي من شأنه زعزعة التوازنات الكبرى وخلق ارتباك كبير، لذلك ينبغي الاتجاه بعد كورونا إلى تشجيع الاقتصاد المحلي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المنتوجات الأساسية، ف "العالم القرية" اليوم أصبح مذعورا يتحكم في سلوكه الخوف من المستقبل، إذ كل دولة أصبحت تفكر في حاجياتها الداخلية فقط، وأصبحنا أمام ظاهرة الانطواء على الذات على المستوى الدولي، لذلك لم ينفع مع انتشار الجائحة إلا استعداد الدولة الذاتي والقبلي لمواجهة تبعاته. وهذا يتطلب حسب Thomas Piketty إعادة النظر في معايير تدبير وحكامة الاقتصاد المعولم، إذ اعتبر أن الجائحة ما هي إلا الشجرة التي تخفي غابة الأزمات البنيوية (في حوار له مع جريدة L'OBS في 15 مارس 2020 على الساعة 11:00 على الموقwww.nouvelobs.com) فالعولمة تخضع في هذا السياق الوبائي لمحاكمة جديدة، والأمل في الخروج بخلاصات لصالح مجتمعات الهامش باعتمادها مبادئ أكثر إنصافا وعدالة وتضامنا .

يقتضي تعزيز دعائم الاقتصاد الوطني محاربة اقتصاد الريع وتعزيز العدالة الضريبية والعدالة التنافسية، لذلك ينبغي أن يشكل زمن الجائحة فرصة لمراجعة النموذج الاقتصادي الحالي الذي أظهر حدوده على مستويات اجتماعية عدة. ولعل من أبرز ملامح التغيير المرجو هو العودة إلى التخطيط الشمولي المتكامل عوض الاستراتيجيات القطاعية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والمجالية، وذلك بخلق حوافز للمقاولات الصغرى وللاقتصادات المعيشية المحلية.

4-5- حتمية سياسة إدماجية جادة

هل كان لا بد من انتشار وباء مخيف حتى يفتح هذا القوس الكبير للاعتراف بمجتمع الهامش من قبل الدولة والمجتمع؟ وهل كان لا بد من جائحة ليزداد إلحاح المجتمع على مطلب العدالة الاجتماعية؟

يشكل هذا السياق الوبائي لحظة مفصلية وفرصة حقيقية أمام الدولة لتجسير دائم بينها وبين مجتمع الهامش، وينبغي اعتماد المقاربة التشاركية الحقيقية لإدماج وسائط ومكونات المجتمع المدمج، لأن هذا المسعى هو وحده الكفيل بترسيخ قيم التضامن والتكافل والتطوع المستدام، وهو الخيار السالك والمسعى المضمون لدمقرطة إنتاج وتوزيع الثروة. في المقابل ينبغي القطع مع السياسات التضامنية الموسمية التي تتخذ صورة أعمال البر والإحسان ومنطق توزيع الصدقات العينية .

تفرض اللحظة الانتقال إلى إدماج اجتماعي واقتصادي مستحق، إذ أن مجتمع الهامش ليس إلا نتاجا لسياسات واختيارات أقصته من حقه المتكافئ في الصحة والتعليم والسكن والبيئة السليمة وغيرها من المستحقات، فغياب المساواة يتجاوز المسؤولية الفردية إلى كونه مسؤولية دولة ومجتمع .

4-6- ضرورة رؤية جديدة للقطاع غير المهيكل

شكلت جائحة كورونا صدمة قوية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومست انعكاساتها جميع الشرائح الاجتماعية، لكن يبقى مجتمع الهامش الأكثر تأثرا لاشتغال معظم ناشطيه في القطاع غير المهيكل، وهو قطاع مهم وذو خلفية اجتماعية واقتصادية واعدة لكونه يشغل 2.4 مليون شخص ويساهم ب 12% في الناتج الوطني الخام، لكنه غير محمي وأصبح العاملون فيه في فترة الحجر الصحي في وضعية بطالة غير واضحة، ومنهم من لم يستفد من أي دعم حكومي، مما اضطر العديد من الناشطين يخترقون الطوارئ الصحية بحثا عن دخل محتمل، وهذه

الوضعية حولت القطاع غير المهيكل من تهديداته الاقتصادية إلى تهديدات صحية اجتماعية استثنائية، فقد كان القطاع غير المهيكل يشكل تحديا للدولة في مراحل مختلفة، أما اليوم فإنه يطرح نفسه كتهديد بشكل غير مسبوق، لذلك وجب التفكير في تنظيم هذا القطاع وحماية المشتغلين فيه بتفعيل آلية ضريبية محفزة ضمن منطق التوازن بين الحقوق والواجبات من أجل تعزيز السلم الاجتماعي .

5- مجتمع الهامش و أعطاب غياب الإنصاف الاجتماعي، إرهاصات نضال مستمر

بعد خلاصات تقرير الخمسينية، طُلِب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشراكة مع بنك المغرب القيام بتقييم للثروة العامة في المغرب ورهانات التنمية، وقد أنجزت المؤسستان تقريرا مفصلا اختتم ببعض التوصيات المهمة بعد تشريع الوضع (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013، تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي: عامل خلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"، دجنبر 2016،ص 191)، ومن أهم المرتكزات التي اعتبرها التقرير رافعة لإحداث الثروة وحسن توزيعها، قضية إرساء ميثاق اجتماعي جديد يكفل حقوق مجتمعات الهامش، وقد جاء في التقرير "ينبغي أن يستجيب الميثاق الاجتماعي الجديد للحاجة الملحة المتمثلة في الحفاظ على مرتكزات التماسك الاجتماعي، بإعطاء الأولوية للحد من الفوارق، وضمان المساواة في الحقوق والفرص، وتوزيع أكثر إنصافا للثروات، وإنفاق عمومي أكثر فعالية وعدالة" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013، تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي: عامل خلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"، دجنبر 2016، ص 122.). لكن هذه الأهداف

صعبة المنال لكونها تشكل صلب مشروع تحقيق العدالة الاجتماعية، الذي يتطلب نضالا مؤسساتيا رسميا ومجتمعيا مستمرا ووعيا متكاملا.

يحتاج الأمر إذن، إلى فعل نضالي مستمر مؤسس على وعي سياسي بفداحة الفوارق وحجم الفساد. ومجتمع الهامش مؤهل لذلك، لأنه ليس مجتمعا أبكما لا يسْمع له صراخ، بل هو مجتمع حي و حيوي بطاقاته الشابة، وقد عبّر عن نفسه وعن مطالبه بطرق مختلفة وفي فترات مختلفة (المقاطعة الاقتصادية، انتفاضة الربيع العربي، احتجاجات الحسيمة وسيدي إفني، الهجرة السرية...)، وهذا ما شهد به تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " ذلك أن اطراد الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية في بعض المناطق، خلال الفترة الأخيرة، يفيد أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والفوارق أصبحت تتجاوز حدود المقبولية. وبالتالي، يتعين العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والمساءلة والحكامة بتدخل عميق من أجل الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد وكل أشكال الشطط، بالموازاة مع القيام بمعالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المسجَلة" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص119.).

وبناء عليه، فلا ينبغي إهمال الهامش المجالي والاجتماعي نظرا لطبيعته الخامدة، فهو في سعي دائم لبلورة أشكال جديدة من النضال اتخذت من فضاءات غير اعتيادية مجالا لها كفضاءات مواقع التواصل وروابط الألتراس وغيرها مجالا للتعبير وفضاءا ل " تسيس جديد" حسب تعبير عالم الاجتماع DENIS MERKLEN (MERKLEN,D، 2009، ص 304) إذ "يعتبر توسع مجال استعمال الفضاء الافتراضي عاملا ثانيا(إضافة إلى عامل حدة الفوارق)، ساهم في تغير موقف وسلوك المواطنين، سيما الشباب، تجاه الفوارق وأشكال الحيف. ففي سياق يعرف مشاركة سياسية متواضعة، وتراجعا على مستوى الثقة في مؤسسات التأطير والوساطة، يتزايد

استغلال العالم الرقمي باعتباره فضاء للتعبير الحر والنقاش حول مواضيع تهم المجتمع، سيما قضية الفوارق. وتجدر الإشارة إلى أن الانفتاح المتزايد على الإنترنت والشبكات الاجتماعية والصحافة الإلكترونية ومختلف القنوات التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد يسر بشكل كبير عملية تحسيس المواطنين وتعبئة الرأي العام. وفي الاتجاه نفسه، فإن الولوج إلى هذه التكنولوجيات يمكن المواطنين من إجراء مقارنات بين مستويات عيشهم ومستوى عيش فئات أخرى من المجتمع، وهي مقارنات تجري بالخصوص، بين شرائح اجتماعية مختلفة و بين جهات أو أوساط إقامة مختلفة، وبين الجنسين (التمييز ضد النساء)... ناهيك عن أن هذه المقارنات تجري أيضا حيال ظروف العيش في الخارج." (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص120.).

فبالنسبة لمجتمع الهامش، تشكل مخاطر الأزمة التي أفرزتها الجائحة فرصة لتأسيس وعي نضالي متجدد، وفرصة للتعبئة لنضال على واجهات مختلفة وفي فضاءات مختلفة، نضال بوصلته الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. إن هذا "الآخر الهامشي" له من مراكمة الوعي والتجارب النضالية ما يمكّنُه من ابتكار أطر وأشكال جديدة ومتجددة للفعل النضالي والاحتجاجي، قادرة على تعبئة فئات واسعة، زادتها الجائحة قناعة بمطلب العدالة الاجتماعية والمجالية .

خاتمة

تعيد الجائحة إلى الواجهة بامتياز أطروحة المركز والهامش، فحيث تتساوى الأسر في خضوعها لإجراءات الحجر والتباعد، يتباين ويتسع واقع العيش في هذا الحجر بين حجر في حي راق ومسكن مكيف وبين حجر في كوخ أو حي قصديري غير لائق. كما يرجع الفضل للجائحة أيضا في رفعها للواجهة قضية الهامش والمهمشين، حرمانهم وحاجتهم ومعاناتهم. وقد حاولت هذه الورقة قدر الإمكان الوقوف عند هذا الجزء

من الجغرافية الاجتماعية الوطنية من زوايا متعددة وساءلت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدولة لمواجهة الجائحة ومدى نجاعتها وآفاق امتداداتها، فخلصت إلى ضرورة إيلاء الاهتمام الأمثل لهذه الشرائح لعدة اعتبارات:

-فهي تمثل حجما ديمغرافيا مهما يحق اعتباره إمكانا بشريا استراتيجيا في حال استثماره؛

- وهي قوة اقتصادية واعدة لكون الاقتصاد غير المهيكل الذي تشتغل فيه هذه الشرائح يمثل أكثر من 12% من مداخيل الاقتصاد الوطني. كما أن إنجاح أوراش الاستثمار الخارجي ودعم المقاولة لا يمكن أن يتم إلا عن طريق سواعد غالبية أفراد هذه الشرائح الاجتماعية؛

- هذه الشرائح تعد جسورا حقيقية للديبلوماسية المغربية؛ لكونها تعد موضوعا ومادة للعديد من الاتفاقيات والشراكات الدولية، ومن خلالها يحرز المغرب مكانته في المنتظم الدولي؛

-أرضية تجسيد مفهوم الدولة في شكلها الحديث "دولة الرعاية"؛

- لكونها تمثل خزانا بشريا خامدا يتطور وعيه وإحساسه بالتهميش (ارتفاع نسبة الإحساس بالفقر) مما قد يؤثر سلبا على مساعي السلم الاجتماعي الذي تراهن عليه الدولة.

فأمام هذه الإمكانات التي تمثلها شرائح الهامش والمهمشين يتبدى دور الدولة وتلح مساءلتها أهي دولة رعاية أم دولة ضبط، وإذا كانت الدولة فيما مضى تجد متسعا للتفكير في قضايا هذه الشريحة ما يسعها التدخل على التراخي، فإن الأوضاع الحالية والشروط الاجتماعية لا تسمح بالفراغ ولا بتجريب المزيد من التدخلات العفوية أو الموسمية أو الانتقائية، مما يتطلب التدخل على الفور والاستعجال.

المراجع والمصادر

1- PARK. R, (May, 1928), Human Migration and the Marginal Man, in American Journal of Sociology, Vol. 33, No. 6, The University of Chicago Press, pp. 881-893, p13.

2- DUBET. F (dir), (2014) Inégalités et justice sociale, Collection Recherches, Editeur La découverte, Paris, p320.

3- Le BLANC. G,(2009) L'invisibilité sociale, Collection pratiques théoriques, PUF , p208.

4- LENOIR. R, (1974) Les exclus: un français sur dix, Editions du Seuil, Paris, p 171.

5-AXEL. H,(2000) La lutte pour la reconnaissance, trad. de l'allemand par Pierre Rusche, éditions du Cerf, Paris, p232.

6-https://www.philomag.com/les-idées/ la-vulnérabilité-des-sans-visage (interview avec la philosophe Judith Butler) Mis en ligne le 06/03/2019 vu le 29/05/2020.

7- مجموعة البنك الدولي، "التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، أبريل 2020، ص 52

8- مجموعة البنك الدولي، "التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، أبريل 2020، ص ص 27-39.

9- الخطاب الملكي ليوم 29 يوليوز 2018 بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش.

10- جواب الوزير المنتدب لذى وزير الداخلية بجلسة البرلمان في 13 يناير 2020.

11- تصريح المندوب السامي للتخطيط في ندوة صحفية بالرباط في 04 أكتوبر 2017.

12- أنظر ملخص التقرير على موقع البنك الدوليhttp://albankaldawli.org :

13- منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2018/34،ص 39.

14- نفسه، ص 25.

15- نفسه، ص 34.

16- نفسه، ص 40.

17- نفسه، ص 42.

18- نفسه، ص 48.

19- نفسه، ص 55.

20- نفسه، ص 59.

21- تصريح وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة خلال في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب في 27 أبريل 2020 أن عدد الأسر المعنية بالمساعدة وفق نظام راميد بعد مراقبة اتساق التصريحات بلغ حوالي 2 مليون و 300 ألف أسرة.

22- تنظيم المرحلة الأولى من الحجر (من 20 مارس إلى 20 أبريل) بموجب المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 رجب 1441 الموافق ل 23 مارس 2020. أما المرحلة الثانية (من 21 أبريل إلى 20 ماي) فبموجب المرسوم رقم 2.20.330 لتمديد سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية استنادا إلى المادة 2 من المرسوم بقانون رقم 2.20.292. أما المرحلة الثالثة (من 20 ماي إلى 10 يونيو) فتم من خلال تطبيق المرسوم 2.20.371 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق ل 19 ماي 2020.

23- التعويض الشهري خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 قدره 1000 درهم بالنسبة، و2000 درهم بالنسبة لباقي الشهور (أبريل، ماي ويونيو).

24- بلاغ لوزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة صادر في 27 ماي 2020.

25- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر،ماي 2020، ص 10.

26- نفس المرجع، نفس الصفحة.

27- نفسه، ص 14.

28- نفس المرجع، نفس الصفحة.

29- نفسه، ص16.

30- نفسه، ص19.

31- نفسه، ص 29.

32- نفسه، ص 28.

33-OXFAM,(2019), rapport « maroc égalitaire, une taxation juste » , p12.

34- OXFAM,(2019), rapport « maroc égalitaire, une taxation juste », p34.

35- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 34 "الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية"، 2018، ص 15.

36- www.nouvelobs.com . Interview avec le journal L'OBS publié le 15 mars 2020.

37 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013، تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي: عامل خلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"، دجنبر 2016،ص 191.

38 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب، "الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013، تقرير الدراسة حول الرأسمال غير المادي: عامل خلق الثروة الوطنية وتوزيعها المنصف"، دجنبر 2016، ص 122.

39- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص119.

40- MERKLEN,D.(2009), Quartiers populaires, quartiers politiques. Edition LA DISPUTE, 2009, p 304.

41- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الفوارق الاجتماعية والمجالية،2017، ص120.